



دليل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، مُوجَّه إلى ممارسي العدالة الجنائية

النمطة ٥

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

دليل بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، مُوجَّه إلى ممارسي العدالة الجنائية

النمطة ٥:

تقييم المخاطر في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا طريقة عرض المادة التي يتضمَّنها على الإعراب عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها. ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت موضع استخدام رسمي وقت جمع البيانات ذات الصلة.

وهذا المنشور صادر دون تنقيح رسمي.

النميطة ٥:

تقييم المخاطر في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص

الأهداف

- عند إكمال هذه النميطة سيكون المستخدمون قادرين على ما يلي:
- تذكر مبادئ التقييم المستمر للمخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؛
 - سرد الأسئلة الرئيسية الواجب النظر فيها عند تقييم المخاطر المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص؛
 - استيعاب مفهوم "المخاطر" في سياق حالات الاتجار بالأشخاص؛
 - التعرف على هوية موضوع المخاطر ("من"/"ماذا") المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؛
 - وصف الكيفية التي يتم بها النظر في شدة المخاطر واحتمالاتها من أجل تحديد مستوى المخاطر؛
 - تذكر الإجراءات التي يجب النظر في اتخاذها عند البت في كيفية التصدي لمخاطر محددة ومستوى تلك المخاطر؛
 - وصف ماهية المخاطر ومستوى المخاطر والإجراءات الممكنة التي ينبغي اتخاذها عند النظر فيما يلي:
 - جميع فئات ضحايا الاتجار بالأشخاص؛
 - ضحايا الاتجار بالأشخاص المتعاونين مع التحقيقات التي تجريها هيئات إنفاذ القوانين؛
 - الضحايا المتعاونين جزئياً مع التحقيقات التي تجريها هيئات إنفاذ القوانين؛
 - ضحايا الاتجار بالأشخاص غير المتعاونين مع التحقيقات التي تجريها هيئات إنفاذ القوانين؛
 - أقرباء وأصدقاء ضحايا الاتجار بالأشخاص؛
 - موظفي هيئات إنفاذ القوانين وغيرهم من المهنيين الذين يحققون في قضايا الاتجار بالأشخاص؛
 - التحقيق المتعلق بالاتجار بالأشخاص؛
 - المرحلة اللاحقة للتحقيق (الإعادة للوطن وإعادة الإدماج في المجتمع).

تقييم المخاطر في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص

إن الشبكات الإجرامية المتخصصة في الاتجار بالأشخاص تشكل أكثر من العديد من الجماعات الإجرامية الأخرى مصدرَ مخاطر محتملة لضحاياها وذويهم ولعملاء هيئات إنفاذ القوانين، وذلك من نواحٍ شتى. ويتجلى ذلك عندما

يلاحظ أن الضحية تتعاون مع نظام العدالة الجنائية أو عندما تكون التحقيقات التي تجريها الدولة تهدد المؤسسة الإجرامية. وينبغي عدم الاقتصار على الاعتراف بتلك المخاطر والتخطيط لمجابهتها وإنما ينبغي أن تشكل تلك المخاطر جانباً رئيسياً في استراتيجيات المحققين عند التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص. فمن واجب المحقق أن يحدّد ويقيّم المخاطر التي تكتنف التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وأن يبذل كل ما في وسعه من أجل تبديد تلك المخاطر أو تقليصها.

وصحيح أن البحوث المتعلقة بالمخاطر المحددة التي تكتنف الاتجار بالأشخاص قليلة جداً إلا أن هناك كما ضخماً من الأدلة الشفوية المتواترة على المخاطر التي تصادف في التحقيقات المتعلقة بقضايا الاتجار بالأشخاص.

وتعرّف "المخاطر" ببساطة بأنها نسبة احتمالات أن يتحول خطر ممكن إلى حقيقة واقعة وعواقبه إذا تحقق. وهذا معناه أن تقييم المخاطر التي تكتنف الاتجار بالأشخاص هو محاولة تحديد نسبة ترجيح أن يتحول خطر إلى حقيقة واقعة وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتقليل هذا الخطر أو إزالته تماماً، ولعزل الضحية. وليست هناك صيغة معممة بشأن كيفية تقييم المخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. فكل حالة ينبغي أن ينظر إليها على حدة لأن كل حالة فريدة من نوعها وقد تطرح تحديات تختلف عما عهدته أنت في تجاربك السابقة.

إن المعلومات التي قد تستوجب تقييم المخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص قد تأتي من مقابلات شخصية مع الضحايا أو من منظمات غير حكومية أو من أحد الزبائن أو من التحريات أو من معلومات استخباراتية سابقة أو من معلومات مستقاة من تقنيات المراقبة أو من تقنيات التحقيق المتخصصة الأخرى. وينبغي عدم تجاهل ما يصلك من معلومات أياً كان مصدرها. ثم إن المخاطر قد تتفاوت بتفاوت مراحل حالات الاتجار بالأشخاص، مما يقتضي إذن أن تكون عملية تقييمها عملية مستمرة.

تتضمن بعض عواقب عدم تحديد هوية المخاطر ومجابهتها ما يلي:

- ترويع الضحايا أو عائلاتهم أو أصدقائهم، أو تهديدهم أو الاعتداء عليهم أو قتلهم (من خلال المتجرين وأناس مرتبطين بهم، قبل التعرف على حالة/ضحية وأثناء هذا التعرف وبعده)؛
- الإصابة بأمراض جسمانية وذهنية سواء بسواء؛
- حدوث استغلال أو استمراره؛
- إدانة الشخص البريء عن غير حق، وإفلات المذنب من وجه العدالة؛
- تقليص قدرة هيئات إنفاذ القوانين على التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص؛
- اختفاء أحرار وأدلة مهمة.

مبادئ وعملية التقييم المستمر للمخاطر

فيما يلي سرد للمبادئ التي تقوم عليها عملية تقييم المخاطر:

- على المحققين واجب إنساني واضح يلزمهم بأن يعتنوا بضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص؛
- وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الاتجار بالأشخاص المكمل لها، ووفقاً لعدة صكوك قانونية دولية أخرى، وفي حالات كثيرة وفقاً للتشريعات الوطنية والقواعد الإجرائية، يقع على المحققين أيضاً

- واجب قانوني يُلزمهم بأن يعتنوا بضحايا جرائم الاتجار بالأشخاص التي تحال إليهم. ومن العناصر الحيوية لأداء هذا الواجب إجراء تقييم للمخاطر فيما يخص الضحايا المتعرف عليهم وغيرهم من الضحايا الموجودين أو المحتملين؛
- إن التقييم الفعال للمخاطر، مقترناً بالالتزام الإنساني والقانوني الذي يفرضه القانون، يزيد من فرصك في نجاح التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بقضايا الاتجار بالأشخاص؛
- ينبغي تقييم المخاطر في أقرب وقت ممكن عقب الإخطار عن وجود ضحية اتجار بأشخاص، وبعدها يصبح هذا التقييم عملية مستمرة؛
- لا يمكن تقييم المخاطر إلا بناء على ما تعرفه أنت أو بناء على ما يمكن أن يُتوقع منك، على نحو معقول، اكتشافه.

تقضي الفقرة ٥ من المادة ٦ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص بأن تحرص كل دولة طرف على توفير السلامة البدنية لضحايا الاتجار بالأشخاص أثناء وجودهم داخل إقليمها.

كما تؤيد الفقرة ٢ من المادة ٨ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص ضرورة إجراء تقييم للمخاطر حين تنص على ما يلي: "عندما تعيد دولة طرف ضحية اتجار بالأشخاص إلى دولة طرف يكون ذلك الشخص من رعاياها أو كان يتمتع بحق الإقامة الدائمة فيها وقت دخوله إلى الدولة المستقبلية، يراعى في إعادة ذلك الشخص إيلاء الاعتبار الواجب لسلامته، ولحالة أي إجراءات قانونية تتصل بكون الشخص ضحية للاتجار. ويفضل أن تكون تلك العودة طوعية." إن إجراء تقييم للمخاطر يدعم تنفيذ هاتين المادتين.

الأسئلة الرئيسية الأربعة

الأسئلة الرئيسية الأربعة التي عليك أن تطرحها في أي عملية تقييم للمخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص هي:

- مَنْ الذي، أو ما الذي، تتهدده المخاطر؟
- ما هي المخاطر؟
- ما هو مستوى المخاطر؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها؟

وسيسهب الجزء الوارد أدناه في تناول تفاصيل تلك الأسئلة الرئيسية.

تقييم ذاتي



ما هي المبادئ التي يقوم عليها التقييم المستمر للمخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؟
ما هي الأسئلة الرئيسية الأربعة الواجب مراعاتها عند تقييم المخاطر المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؟

من الذي، أو ما الذي، تتهدده المخاطر؟

قد يشمل ذلك:

- ضحايا الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الضحايا المتعرف وغير المتعرف عليهم، المتعاونين منهم تعاوناً كلياً مع هيئات إنفاذ القوانين باعتبارهم ضحايا-شهوداً، أو المتعاونين منهم جزئياً أو غير المتعاونين منهم؛
- عائلات الضحايا وأصدقاءهم وشركاءهم؛
- الشهود؛
- موظفي هيئات إنفاذ القوانين، أو أعضاء النيابة العامة، أو موظفي وكالات أخرى بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمترجمين الشفويين؛
- نزاهة التحقيقات.

مناقشة



وردت معلومات من مصدر لم يفصح عن هويته تفيد بأن مصنع معالجة زراعية في منطقتك يستخدم عمالاً مُتَّجراً بهم. لا تشير التحريات الأولية إلى أي مخاطر محددة. تقرر أنت أن تنشر موظفين يتولون مراقبة المصنع. يحاط هؤلاء الموظفون علماً بالمخاطر المحتمل مصادفتها في التحقيقات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ويُطلب منهم الإبلاغ عن أي مخاوف تساورهم.

يرى الموظفون سيارة تغادر المصنع. يُدوّن رقم السيارة ويُجرى فحصٌ استخباري. يتبين أن رجلاً كانت له صلة بالسيارة منذ ثلاثة أسابيع مضت قد أدين من قبل لارتكابه أعمال عنف وأن له سجلاً حافلاً باستخدام الأسلحة ضد أفراد الشرطة.

فما هي المخاطر المحتملة التي يلزم مراعاتها عند التصدي لهذا الموقف؟

ومن الذي تتهدده المخاطر؟

ما هي المخاطر؟

إن المخاطر المرتبطة بالاتجار بالأشخاص متنوعة وواسعة. فالطابع القسري والاستغلالي لهذا الاتجار يطرح مخاطر صحية ومخاطر أخرى ذات صلة. لذا يلزم إجراء تقييم شامل للمخاطر يأخذ في اعتباره سلوك المتجرين، ومدى تسبب سلوك الضحية في الخشية عليها من أعمال انتقامية توجه إليها، والوضع الأمني في المكان الذي ستقيم فيه الضحية في وطنها، ومدى قدرة السلطات في بلد المنشأ على ضمان الأمن المادي للضحية وسلامتها ومدى رغبة تلك السلطات في عمل ذلك. وتتحمل هيئات إنفاذ القوانين المسؤولية الأولى في هذا الصدد، لذا ينبغي لها أن تأخذ زمام القيادة في هذه العملية.

إن تعاون الضحايا مع موظفي هيئات إنفاذ القوانين يحمل دائماً في طياته عنصرَ مخاطر للضحايا، وربما لعائلاتهم أيضاً. والنقطة الحيوية هنا هي وجوب أن يكون الضحايا على علم تام بكل القضايا والمخاطر المرتبطة بأي قرار يطلب منهم المحقق اتخاذه بحيث يتسنى لهم أن يتخذوا قراراتهم عن دراية وبينة. وكلما زاد حجم تعاون الضحايا زاد حجم المخاطر التي

يحتفل أن يتعرضوا لها، هم وعائلاتهم وغيرهم من الضحايا المحتملين. وكلما زاد حجم المخاطر زاد حجم التحدي الذي يواجهك أنت في السيطرة على تلك المخاطر. إن مستوى المخاطر يتفاوت من حالة إلى أخرى، حيث تحدده عوامل كثيرة منها شكل الاتجار بالأشخاص، وخواص الضحايا الشخصية، وطبيعة الشبكة الإجرامية، وقدرات هيئات إنفاذ القوانين.

وفي سياق جرائم الاتجار بالأشخاص يشير مصطلح "المخاطر" إلى ما يلي:

- وجود تهديد لأمن أو سلامة الأفراد المذكورين أعلاه
 - نزاهة التحقيقات من خلال كل ما يمس ما يلي:
- الأحراز ومقبولية الأدلة (بمعنى أي مفردة قد تُثبت أو تنفي ارتكاب الجريمة)؛
التطبيق الأخلاقي للقانون الجنائي ولإجراءاته؛
التطبيق الأخلاقي للسياسات والإجراءات التنظيمية.

وقد يتعرض الضحايا لمخاطر إلحاق أضرار بصحتهم البدنية والنفسية من خلال أوضاع استغلالهم أو الاعتداء المباشر عليهم كتدبير من تدابير السيطرة. وقد تستمر المخاطر الصحية لفترة طويلة عقب انتهاء سلطات العدالة الجنائية من إجراء تدخلات أولية. وقد يكون ذلك ناتجاً عن مرض أو غيره أصيبت به الضحية أثناء الاتجار بها أو عن اعتداء مباشر من جانب المتجرين لمنع تعاون الضحية مع العدالة الجنائية أو لإعادتها بالقوة.

إن الاعتداء على الضحايا-الشهود أو ترويعهم يؤدي إلى زيادة احتمالات عدم تعاونهم مع التحقيق أو سحب شهادتهم، مما قد يحول دون إجراء التحقيقات والمحاكمات على نحو واضح.

إن إعادة الضحايا إلى مكانهم الأصلي يقترن بمخاطر إرجاعهم موصومين إلى نفس الظروف التي أفضت إلى الاتجار بهم أو وضعهم في ظروف لا يجدون فيها سوى دعم محدود جداً. إن لكل ذلك عواقبه على صحتهم ويزيد من احتمالات إعادة الاتجار بهم من جديد.

وقد يتعرض أفراد أسر الضحايا وأصدقائهم وشركائهم لمخاطر معينة كأن يهددهم المتجرون أو يعتدوا عليهم بغية السيطرة على ضحاياهم أو إذا حاول هؤلاء الأفراد معرفة ما ألم بالضحية أو إذا شوهدوا وهم يتعاونون مع السلطات.

وقد يتعرض الشهود لمخاطر من جانب الشبكة الإجرامية المتورطة في الاتجار بالأشخاص.

وقد يتعرض أفراد الشرطة أو أي موظف من موظفي هيئات إنفاذ القوانين يشارك في التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص لمخاطر التهجم عليهم أثناء الزيارات أو الغارات أو لمخاطر صحية ناتجة عن البيئات الاستغلالية أو للترويع من أجل منع سير التحقيق.

وقد يكون أعضاء النيابة العامة والقضاة عرضة للترويع والتهديد والاعتداء.

وقد يتعرض العاملون في منظمات غير حكومية أو غيرهم من مقدمي الخدمات للضحايا ممن يدعمون هذه العملية للاعتداء والترويع أثناء سعي المتجرين إلى مهاجمة الضحايا، كما قد يتعرضون لأمراض أو لتوتر طويل المدة خلال تعاملهم مع ضحايا مصابين بصدمة نفسية.

المرجمون الشفويون: إذا استعين بترجمين شفويين أثناء مرحلة المقابلات الشخصية من مراحل التحقيق لزم إدراك أنهم هم أيضاً معرضون لمخاطر مماثلة.

وقد يتعرض ممارسو العدالة الجنائية، في بعض الحالات، لمخاطر نابعة من الأنشطة التي يضطلع بها زملاء لهم في ولايات قضائية أخرى، وذلك مثلاً من خلال الإفصاح عن تفاصيل تتعلق بوحدة تحقيقية تشارك، أو بفرد يشارك، في تحقيق يجري في بلد آخر.

وقد تتعرض التحقيقات للمخاطر من خلال سحب شهادة نتيجة لتهديدات وجهت إلى الناس المذكورين أنفاً، أو لفساد هؤلاء الناس أنفسهم، أو لضعف نظم إدارة العدالة الجنائية، أو للتطبيق غير الأخلاقي للقانون وأنشطة الشرطة.

ما هو مستوى المخاطر؟

إن الاتجار بالأشخاص يحمل في ثناياه، بحكم طبيعته ذاتها، مخاطر جمة بالنسبة للضحايا. والتحديد الدقيق لمستوى تلك المخاطر أمر صعب ويتوقف على عوامل متنوعة تشمل نوع الاتجار، والسمات الفردية للمتجرين والضحايا المعنيين، وثقافة الضحايا والمتجرين. ومن الطرائق الشائعة الاستخدام لتقييم مستويات المخاطر النظر في شدة المخاطر وفي احتمالات وقوع المخاطر. وتُصنف كل من الشدة والاحتمالات باعتبارها مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة. ويعطى كل تصنيف رقماً (حيث يعطى التصنيف المنخفض الرقم ١، والمتوسط الرقم ٢، والمرتفع الرقم ٣). وتحسب المخاطر الإجمالية بضرب قيمة الشدة في قيمة الاحتمالات.

ويمكن عرض ذلك في جدول (انظر الجدول ١)

الجدول ١ - مصفوفة تصنيف المخاطر

٣	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة
٢	متوسطة	متوسطة	مرتفعة
١	منخفضة	متوسطة	متوسطة
	١	٢	٣

الاحتمالات

ويتضح من المصفوفة السابقة أن المخاطر التي تكون شدتها منخفضة واحتمالاتها منخفضة ستصنف باعتبارها مخاطر منخفضة. وتكون المخاطر متوسطة إما عندما تكون كل من الشدة والاحتمالات متوسطة أو عندما تكون إحداها مرتفعة والأخرى منخفضة. وتكون المخاطر مرتفعة عندما تكون كل منهما مرتفعة أو عندما تكون إحداها مرتفعة والأخرى متوسطة.

أسئلة تساعد على تقييم مستوى المخاطر

إن بعض الأسئلة الرئيسية التي تساعد عند تقييم مستوى المخاطر تشمل ما يلي:

- هل هناك من يتعرض لخطر داهم؟ الناس المعرضون للخطر يمكن أن يشملوا ضحايا آخرين أو أقرباء الضحية وأصدقاءها. إن الظروف التي تتعرض فيها ضحية مفترضة لاعتداء شديد أو لاغتصاب توحى بارتفاع مستوى شدة واحتمالات الإصابة ووقوع صدمات نفسية الخ. كما إن مشاركة ضحايا مفترضين في عملية صناعية خطيرة يمكن أن توحى بارتفاع شدة واحتمالات الإصابة.

- هل هناك ضحايا مفترضون معلقون؟ يمكن أن يؤدي وجود ضحايا معلقين إلى رفع مستويات المخاطر الإجمالية بعدد من السبل، خاصة المخاطر التي تهدد الضحايا المفترضين ذاتهم. ويتوقف تحديد مستوى المخاطر تحديداً دقيقاً على الإجابات على الأسئلة الأخرى المطروحة هنا.
- هل سبق للمتجرين أن وجهوا تهديدات أو استخدموا العنف؟ إن العوامل التي من شأنها أن تؤثر على تصنيف المخاطر تشمل طبيعة العنف (الشدة) والتواتر (الاحتمالات). فإذا كانت هناك أدلة على عنف أو تهديد سابقين كان من المرجح أن يكون مستوى المخاطر مرتفعاً.
- ما هي المعلومات التي يعرفها المتجرون؟ هل يعرف المتجرون عنوان سكن/عمل الضحية أو أرقام هواتف أو تفاصيل الاتصال بأفراد عائلتها؟ إن معرفتهم بهذا النوع من المعلومات تزيد من احتمالات المخاطر.
- ما هي خدمات الدعم المتاحة، بما فيها الحماية المادية؟ إن بإمكان خدمات الدعم الجيدة، كالرعاية الصحية والإرشاد والإعاشة الآمنة، تقليص احتمالات مخاطر معينة كالاعتداءات التي تقع على الضحايا-الشهود وسحب الشهادات الخ. كما تؤدي خدمات الدعم هذه إلى تقليص شدة المخاطر، وذلك مثلاً بتحسين فرص التعافي الصحي.
- ما هي شبكة العلاقات الاجتماعية للضحايا؟ هل هم متزوجون؟ هل لديهم أولاد؟ إن شبكة العلاقات الاجتماعية قد تساعد الضحايا على الشفاء (بما يقلص شدة المخاطر) أو توفر حماية غير رسمية للضحايا (بما يقلص احتمالات المخاطر)، وبالتالي تخفف التصنيف الإجمالي للمخاطر. وفي أحيان أخرى قد يكون المتجرون المشتبه فيهم قادرين على ترويع عائلات الضحايا أو شبكة علاقاتهم الاجتماعية، مما يزيد من شدة المخاطر (مثلاً عن طريق إقناع الضحايا-الشهود بعدم الإدلاء بشهاداتهم) ومن احتمالات وقوع تلك المخاطر.
- هل يعرف المتجرون (أو يزعمون أنهم يعرفون) مكان المساكن المأمونة لضحايا الانتحار بالأشخاص، وعناوين سكن أفراد عائلاتهم الخ؟ إن معرفتهم الفعلية بذلك تزيد من احتمالات المخاطر التي يتعرض لها الضحايا. أما معرفتهم المزعومة فإنها تؤثر، حتى لو لم تكن حقيقية، في المخاطر لأنه قد يكون من الصعب تقييم مدى احتمال معرفتهم بهذه المعلومات، ثم إن شدة المخاطر تزداد لأن هذه المعرفة المزعومة قد تؤدي إلى ترويع الشهود.
- مَنْ الذي يملك المتجرون القدرة على الاعتداء عليه؟ هل يبدو أن لهم أعواناً موجودين في أماكن معينة بما قد يمكنهم من الاعتداء على الضحية أو على أفراد عائلتها أو أصدقائها، مما يزيد من احتمالات مخاطر إصابة شخص ما أو يمنع الشهود من الإدلاء بشهاداتهم.
- إلى أي مدى يمكن القول بأن التحقيق "آمن"؟ إن التهديدات التي تستهدف أمن التحقيق ونزاهته قد تأتي من عدة سبل. فمن شأن وجود متجرين ذوي سوابق في رشوة الموظفين العموميين أن يزيد من شدة مخاطر إصابة التحقيق بفشل تام، ومن شأن توافر أموال في يد أولئك المتجرين أنفسهم أن يزيد من احتمالات الرشوة. وتشمل الأمور الأخرى التي تؤثر في أمن التحقيق ونزاهته (على سبيل المثال) ضعف نظم إدارة الأحراز، واتساع نطاق الاطلاع على موارد الاستخبارات/المعلومات الخ.

تقييم ذاتي



ما هو مفهوم "المخاطر" في سياق الانتحار بالأشخاص؟
 من هم المرجح أن يتعرضوا للمخاطر في حالات الانتحار بالأشخاص؟
 ما هي شدة المخاطر واحتمالات المخاطر التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى المخاطر؟

ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها؟

إن الخيارات التكتيكية المتاحة أمام المحققين عند تصديهم لقضية اتجار بالأشخاص يمكن أن تكون لها مخاطرها وتحدياتها المقترنة بها. فمثلاً قد تؤدي التكتيكات الاستجابية إلى إنقاذ أحد الضحايا لكن مع تعريض آخرين للخطر. أما النهج الاستباقية فيمكن أن تأتي بأدلة قوية لكنها قد تضع الموظفين في مواقف خطيرة. والطرائق الإبراهيمية قد تجعل البيئة المحيطة بالمتجرين معادية لهم لكنها قد تجعل عملية جمع الأدلة أكثر صعوبة إذ أن الجناة يُعنون عندئذ في العمل "تحت الأرض". وفي حالات معينة قد لا يكون تطبيق واحد من تلك النهج كافياً. فهناك تكتيك (أو بالأحرى توليفة تكتيكية متنوعة) استعمل على نحو ناجح، ألا وهو التوليفة التي تجمع بين كل هذه النهج الثلاثة في عملية واحدة.

أسئلة تساعد على تقرير الإجراءات الواجب اتخاذها

- إن بعض الأسئلة الرئيسية التي تطرح عند تقرير الإجراءات الواجب اتخاذها تشمل ما يلي:
- ما هو النشاط التحقيقي الملائم الذي ينبغي أن تضطلع به هيئات إنفاذ القوانين؟ وما هي المخاطر التي قد يسببها هذا النشاط للضحايا وغيرهم ولأي موظف معني يعمل في منظمة غير حكومية أو جهة أخرى تقدم خدمات للضحايا أو في هيئات إنفاذ القوانين؟
 - هل المخاطر التي يواجهها الضحايا الحاليون أو المعلقون أو المحتملون أو عائلاتهم الخ مرتفعة لدرجة تقتضي تدخلاً فورياً؟
 - إذا كانت الضرورة تقتضي إجراءً فورياً فما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع المتجرين المشتبه فيهم من إدراك أن هيئات إنفاذ القوانين على علم بأنشطتهم؟
 - إذا كانت الضرورة لا تقتضي إجراءً فورياً فهل يمكن التحكم في مستوى المخاطر على نحو مأمون في الوقت الذي تُستهل/تُجرى/تستمر فيه التحقيقات الاستباقية؟
 - إذا كان من المتعذر إجراء تحقيقات استباقية فهل يمكن التحكم في مستوى المخاطر على نحو مأمون بحيث يتسنى استهلال/تنفيذ استراتيجية إمبراهيمية؟

إزالة المخاطر، قبولها، تقليصها، تجنبها

يتمثل أحد النماذج المطبقة في بعض الولايات القضائية للتعامل مع المخاطر في دراسة الكيفية التي يمكنك بها أن:

تزيل المخاطر

و/أو تقبلها

و/أو تقلصها

و/أو تتجنبها

عند إتمام النظر في هذا الأمر يكون السؤال المطروح هو أي هذه النهج يلائم المخاطر الخاصة المحددة. وفي حالات الاتجار بالأشخاص تجسد الأمثلة التالية كيفية استخدام هذه الطريقة.

إزالة المخاطر

انتُشلت الضحية وأُوضحت التحريات أن للمتجر سجلاً حافلاً باستخدام العنف. وطبق إجراء يكفل احتجاز المتجر رهن المحاكمة لمنعه من الاعتداء على الضحية. إذا نجح هذا الإجراء فمعنى ذلك أنه تمت إزالة مخاطر التهديد.

قبول المخاطر

أحد التحقيقات يبين احتجاز ضحايا اتجار بالأشخاص في أوضاع خطيرة داخل أحد المصانع. الضرورة تقتضي اتخاذ إجراء لانتشال هؤلاء الضحايا إلا أن اتخاذ هذا الإجراء قد يثير انتباه المتجرين ويسمح لهم بتغيير مكان احتجاز الضحايا وبإخفاء المزيد من آثار الأدلة. هنا يتخذ قراراً باقتحام المصنع وانتشال الضحايا. معنى ذلك أنه تم قبول مخاطر إزالة الأدلة.

تقليل المخاطر

وردت معلومات تفيد بأن عمالَ مناجمٍ مُتَجَرِّباً بهم مصابون بمرض معد. هنا يتخذ قراراً بانتشالهم لكن مع التماس مشورة خبراء متخصصين وتزويد الموظفين المشاركين في جهود الانتشال بما يلزم من معدات صحية ومعدات أمان. معنى ذلك أنه تم تقليل المخاطر الصحية.

تجنب المخاطر

يجري الاتجار بأناس بنقلهم عبر حدود وطنية للعمل في أوضاع شديدة الخطورة داخل مناجم. تُنفَّذ عملية حدودية تشارك فيها عدة وكالات، وتسفر تلك العملية عن تحديد هوية الضحايا المحتملين وتوفير معلومات وإرشادات وإقناع المتجر بهم بعدم مواصلة رحلة نقلهم. معنى ذلك أنه تم تجنب المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم. إن هذا النموذج يبسط الطريقة المستخدمة. فمن المرجح في الحقيقة أن كل واحد من المخاطر المحددة يقتضي توليفة من النهج. ومن المهم أيضاً تذكُّر أن المخاطر وأساليب مجابتهها يجب أن تخضع لاستعراض متواصل.

تقييم المخاطر المتعلقة بإعادة الضحايا إلى وطنهم/مكانهم الأصلي

نصوص بروتوكول الاتجار بالأشخاص التي تتحدث عن منح ضحايا الاتجار بالأشخاص تصاريح إقامة وإعادتهم إلى أوطانهم

تنص المادة ٧ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص على أن تنظر كل دولة طرف في اعتماد تدابير تشريعية أو تدابير أخرى مناسبة تسمح لضحايا الاتجار بالأشخاص، في الحالات التي تقتضي ذلك، بالبقاء داخل إقليمها بصفة مؤقتة أو دائمة. ولدى تنفيذ هذا الحكم، تولي كل دولة طرف الاعتبار الواجب للعوامل الإنسانية والوجدانية.

وتنص المادة ٨ من بروتوكول الاتجار بالأشخاص على أنه عند إعادة الضحايا إلى أوطانهم يراعى في هذه الإعادة إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة هؤلاء الأشخاص وحالة أي إجراءات قانونية تتصل بكونهم ضحايا. ويفضل أن تكون تلك العودة طوعية.

تقييم المخاطر الموجودة في ولايات قضائية أخرى

يمكن أن تكون هناك مناسبات كثيرة يطالب فيها ممارسو العدالة الجنائية بتقييم المخاطر الموجودة في ولايات قضائية تقع خارج ولايتهم القضائية. ومن أمثلة ذلك الترتيب لإعادة ضحايا إلى وطنهم، وتحديد خدمات الدعم الملائمة للضحايا، وتقييم المخاطر التي يتعرض لها أفراد عائلتهم وأصدقائهم في وطنهم.

وينبغي أساساً اتباع نفس العملية المشروحة آنفاً. إلا أن هناك عدداً من التحديات العملية. وهي تشمل ما يلي:

- الافتقار إلى لغة مشتركة؛
- المسائل القانونية المتصلة بالتعاون بين الولايات القضائية؛
- صعوبة تقييم نوعية أي تصد "محلي" يتم داخل ولاية قضائية أخرى؛
- الحاجة في بعض الأحيان إلى التصرف بسرعة لتقليل المخاطر.

إن النصيحة العامة الموجهة في هذا المقام إلى ممارسي العدالة الجنائية هي وجوب أن يعملوا مع الهياكل القائمة التي تيسر سبل التعاون بين الولايات القضائية. فحتى إذا اقتضت الضرورة إجراء تحريات عاجلة قد تكون تلك الهياكل قادرة على إعطاء بعض الإيضاحات بشأن الأشخاص الذين ينبغي التحدث إليهم والأشخاص أو المنظمات الجديرة بالثقة. وعندما تتعامل أنت مع مكاتب الاتصال عليك أن تشدد على وجوب أن تجري تحريات تتسم بأقصى قدر ممكن من السرعة والأمان.

وإذا لم تكن هناك ترتيبات اتصال مسبقة فقد تكون هناك منظمات وطنية أو دولية أخرى أو أفراد آخرون يمكنهم إسداء المشورة.

وعليك أن تفكر في طرح أسئلة عامة عن الأوضاع قبل أن تطرح أسئلة محددة عن الأفراد.

وعليك أن تمارس سيطرة صارمة على المعلومات المتعلقة بالأفراد وألا تتقاسم تلك المعلومات إلا مع أفراد أو منظمات تثق في أنها ستستخدمها على نحو مسؤول.

إن كثيراً من المسائل التي تكتنف إعادة الضحايا إلى أوطانهم تتمحور حول مستوى الدعم والحماية الذي يحظى به الضحايا في بلد المقصد وعند عودتهم إلى بلد منشئهم فيما لو عادوا إليه. والقاعدة العامة هي أنه كلما زاد الدعم الذي يحظى به الشخص قلت احتمالات أن يصبح ضحية مرة أخرى في المستقبل وانخفضت شدة العواقب الواقعة على حالته الصحية. وعند تقييم مستوى المخاطر التي يتعرض لها الضحايا عند عودتهم إلى الوطن يلزم مراعاة ما يلي:

- قد تكون الضحية المعادة ما زالت تعاني من مشاكل طبية ونفسية نتيجة لمحنة الاتجار بها؛
- ما زال المتجرون بها أحراراً طلقاء يتحينون فرص الانتقام منها؛
- قد تكون أوضاع الضحية عند عودتها إلى وطنها ما زالت كما هي دون تغيير، مما يعرضها لنفس عوامل الضغط التي تسببت في محنتها؛
- قد يواجه الضحايا بالوصم والرفض من جانب عائلاتهم وأفراد المجتمع الخ، مما قد يفضي إلى انعدام البدائل أمامهم ومن ثم إلى تصاعد حدة تعرضهم لمخاطر الاتجار بهم.

إن هذه المسائل وغيرها تدعو إلى إجراء تقييم نوعي للمخاطر قبل أن يتسنى الشروع في إعادة الضحايا إلى أوطانهم. وفي هذه الأوضاع قد يقتضي تقييم المخاطر تفصي الحقائق في المجالات التالية:

- ما هي خدمات الدعم الاجتماعي المتاحة في بلد العودة من أجل مساعدة الضحايا على التعافي؟
 - ما هو مستوى الحماية المادية من المتجرين وأعاونهم الذي يمكن أن توفره للضحايا حكومة البلد المستقبل؟
 - هل هناك أي عوامل اجتماعية أو ثقافية أو دينية قد تجعل الإعادة أمراً خطيراً، أو بمعنى آخر هل الضحية تعاد أصلاً إلى عائلة باعتهها أو هل طبيعة الاستغلال (أي الاستغلال الجنسي) تعرّض الضحية للمخاطر بسبب ميولها الدينية إذا أعيدت إلى وطنها باعتبارها ضحية متجرراً بها؟
 - ما هي المنظمات غير الحكومية، أو غيرها من الهيئات التي تقدم خدمات للضحايا، الموجودة في بلد المقصد و/أو بلد المنشأ، التي يمكنها إما أن تدعم عودة الضحايا أو تسمح لهم بإرجاء عودتهم أو تنصحهم بعدم العودة على الإطلاق؟
 - هل من المأمون السماح للضحية بالعودة إلى وطنها أم أن هناك مخاطر بتعرضها للاعتداء و/أو بإعادة الاتجار بها؟
 - إذا لم تكن عودتها مأمونة فكيف يمكنك تقليص هذه المخاطر أو إزالتها؟ وإذا كانت الضحية موجودة خارج بلد منشئها فهل يمكن إعطاؤها إقامة مؤقتة؟ وما هي سبل الدعم والمساعدة المتاحة عندئذ؟
- لا بد من التخطيط في جميع الحالات التي يتم فيها تقليص المخاطر التي يتعرض لها ضحايا الاتجار بالأشخاص. فالتخطيط يتيح لك تقييم ما هو متاح لك وما هي العمليات التي قد تحتاجها للمضي قدماً وتحديد من بوسعك أن تثق به من الأفراد والمنظمات. وصحيح أنه قد يتعذر في بعض الأحيان إجراء تخطيط مسبق بسبب الأوضاع التي يتعذر استباق الحكم عليها إلا أن هذا التخطيط المسبق خطوة مستصوبة في تقييم المخاطر. وفي حين أن الظروف قد تضطرك لأن تتصل لأول مرة بأفراد ووكالات خارج ولايتك القضائية فإن ذلك غير مستصوب عندما تتعامل مع إحدى القضايا لأن الاتصالات قد تحتاج هي الأخرى إلى تخطيط مسبق.
- وإذا كنت مسؤولاً عن التخطيط على الصعيد الاستراتيجي فعليك أن تفكر في الاتصال بوكالات أخرى وبهيئات أخرى تقدم خدمات للضحايا، بما فيها منظمات غير حكومية، خارج ولايتك القضائية حتى تستوضح ما إذا كان بوسعها أن تساعد في أمور معينة، كأن توفر وسائل الإعاشة فوراً، أو ما إذا كانت مستعدة لبدء خطط تمكنها من أن تفعل ذلك مستقبلاً.
- إن أوضاع الأشخاص المتجر بهم تختلف من شخص إلى آخر. لذا عليك أن تحدد بدقة ما هو نوع الدعم الذي قد يحتاجه الشخص المعاد. وبوسعك الحصول على المعلومات الضرورية من خلال إجراء تخطيط متأن قبل عودته، وذلك براعاة ما يلي:
- التنسيق مع وكالات دعم الضحايا الموجودة في منطقتك من أجل تحديد احتياجات ورغبات الضحايا وكيف يمكنك مساعدتهم. فإذا كانت الضحية ترغب في العودة كان عليك أن تفحص الأمر وتجري تحليلاً بشأن مخاطر تلك العودة وأن تساعد الضحية على الحصول على دعم قبل عودتها وأن تساعد على إجراء ترتيبات العودة أثناء وجود الضحية في بلد المقصد.
 - أوضاع وصلاحيات أفراد العائلة أو أقرب الأقارب الذين ستعود إليهم الضحية في دولة المنشأ، وذلك من حيث قدرتهم على العناية بها ودعمها.
 - إذا كان لك دور تكتيكي كان عليك أن تحدد ما هي الخدمات التي يمكن أن تتيحها الهيئات التي تقدم خدمات للضحايا، بما فيها المنظمات غير الحكومية، فيما يخص تعافي الضحايا المتجر بهم ودعمهم وسلامتهم. فإذا تبين لك


عدم وجود أي من هذه الخدمات كان عليك أن تفكر في الاتصال بأصحاب القرارات الاستراتيجية ولفت انتباههم إلى هذا الوضع.

- عليك أن تعرف سياسات دولتك بشأن إعادة ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى أوطانهم. فهل تعطي دولتك هؤلاء الضحايا مهلة للتفكير ملياً في الأمر؟ وهل هذا ينطبق على الضحية التي تتعامل معها؟ وإذا كان ينطبق عليها فما هي الخطوات التي عليك أن تتبناها ومن هم الأشخاص الذين يتعين الاتصال بهم لترتيب هذا الأمر؟
- قد يكون لزاماً عليك أن تجري تحريات في مكان منشأ الضحية من أجل تحديد المخاطر التي يرجح أن تواجهها عند عودتها. وقد يلزمك الاتصال بوكالات محلية للحصول على المعلومات التي تحتاجها.
- كن حذراً مع من تتصل بهم: فأنت قد لا تعرف الأشخاص الذين تتحدث إليهم، ثم إنهم قد لا يكونون جديرين بالثقة.
- عندما يكون لزاماً عليك أن تجري تحريات دولية من أجل تأمين إعادة الضحايا إلى الوطن احرص دائماً على الاتصال بالوكالة الموجودة في دولتك التي تتعامل مع مثل هذه التحريات أولاً، وتحدث مع العاملين في تلك الوكالة. فمثل هذه الوكالات تتعامل مع وكالات موجودة في بلدان أخرى، لذا فقد تكون قادرة على إعطائك تفاصيل عن منظمات أو أفراد جديرين بالثقة يمكنك الاتصال بهم. وعليك أن تشدد على أنك تحتاج إلى إجراء التحريات بأقصى قدر من السرعة والأمان.
- إذا كانت التحريات تجري داخل بلدك كان عليك أن تتصل بمن ينبغي أن تتحدث إليهم. وعليك أن تبحث في هذا الصدد عن أناس يكونون أهلاً للثقة وقادرين على الأرجح على الوصول إلى المعلومات التي تلتزمها. وعليك أيضاً أن تتحدث إلى آخرين ممن قد يكون سبق لهم أن أجروا تحريات مماثلة حتى تقرر ما إذا كانت تلك التحريات قد أجريت على النحو الواجب.
- عليك ألا تكتفي بالتعامل مع هيئات إنفاذ القوانين، فالمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى التي تقدم خدمات للضحايا يمكن أن يكون لديها أناسٌ أهلٌ لثقتك يعملون في الميدان ويستطيعون إعطاءك المعلومات التي تحتاجها. وعليك أن تبرم، عند الاقتضاء، اتفاقاً تقاسم معلومات مع الوكالة الأخرى.
- فكّر في إجراء تحريات عامة بشأن الأوضاع المحلية قبل أن تبدأ في توجيه أسئلة محددة بشأن الأفراد. وتذكّر أن الإجابات على الأسئلة العامة قد تتيح لك تقييم ما إذا كان من المأمون بقدر كاف الانتقال إلى طرح أسئلة بشأن الضحايا والمتجرين بهم.
- ينبغي أن يتضمن التخطيط إجراء تقييم استخباراتي للعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية التي تنطبق على الضحايا ومن المرجح أن تصادفها في مجال مسؤوليتك. ومن الجائز دائماً أن تصادف ضحايا ينتمون إلى خلفية لم تتوقعها، لكن من المرجح أن يكون هذا النوع من التخطيط مفيداً في حالات كثيرة.
- ينبغي إخضاع المعلومات المتعلقة بالضحايا لسيطرة صارمة وتأمينها تأميناً محكماً، بحيث يكون الاطلاع عليها مقيداً وبحيث لا تتقاسمها أنت إلا مع الأفراد أو الوكالات التي تثق بأنها ستستخدمها استخداماً مسؤولاً.

حالات تشارك فيها المنظمة الدولية للهجرة في إعادة الضحايا إلى بلدانهم

تمتّع المنظمة الدولية للهجرة بخبرة طويلة في مجال إعادة إلى الوطن، فقد تناولت عدداً ضخماً من برامج إعادة المهاجرين إلى بلدانهم وإعادة توطينهم، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالأشخاص. لذا لعل من المستصوب أن تتصل ببعثة هذه المنظمة في بلدك عند التخطيط لإعادة ضحايا إلى بلدانهم أو عند تقييم مدى المخاطر الموجودة قبل إعادتهم.

مثال حالة	
<p>أنجليكا فتاة تقيم في شرق آسيا، وقد جندتها قريبة لها إذ سألتها أن تعمل لديها جليسة أطفال. لم تكن أنجليكا تعرف أن قريبتها هذه صديقة لعضو في جماعة من جماعات الجريمة المنظمة، وأنها تعمل وسيطة مهمتها تجنيد نساء من أمريكا اللاتينية لإلحاقهن بصناعة الجنس. عند وصول أنجليكا قيل لها إن عليها ديناً مالياً كبيراً تضاعف حجمه لأسباب لم يشرحها لها أحد. قيل لها أيضاً إن طفلها سيتعرضان للإيذاء إذا لم تدعن. وهكذا اضطرت للعمل في عدة أماكن تجارية جنسية، حيث كان عملها يقوم على تقديم عروض إباحية تنجرّد خلالها من ملابسها وعلى ممارسة البغاء.</p> <p>بعد بضعة أشهر هربت أنجليكا إلى أحد أقسام الشرطة. اتصلت الشرطة بسفارة بلدها. قالت أنجليكا إن جواز سفرها وتذكرة سفرها وملابسها موجودة في الشقة التي كانت تقيم فيها وإنها تلتمس مساعدة الشرطة في استعادتها. دلت تحريات الشرطة على أن الشقة خاضعة لسيطرة جماعة إجرامية منظمة، وترددت الشرطة في التوجه إلى تلك الشقة دون الحصول على أدلة إضافية لكنها وافقت في نهاية المطاف على الذهاب إليها بصحبة أنجليكا وموظفين من السفارة. وقد أفلحت الشرطة في استعادة تذكرة سفر أنجليكا وجواز سفرها وملابسها.</p> <p>اختبأت أنجليكا في ملجأ حين موعد إقلاع الطائرة التي ستعيدها إلى وطنها. أثناء وجودها في الملجأ مرضت أنجليكا واضطرت للذهاب إلى المستشفى. وافق المستشفى على وضعها في جناح معزول لا يُسمح بدخوله إلا لأفراد الشرطة وموظفي السفارة ومسؤولي الهجرة، وعلى عدم إفشاء أي معلومات بشأن مكان إقامتها في المستشفى. وقد جاء أعضاء من الجماعة الإجرامية المنظمة إلى المستشفى لكنهم عجزوا عن معرفة مكان إقامتها فيه. ولم ينقض وقت طويل حتى كانت أنجليكا قد أعيدت إلى وطنها.</p> <p style="text-align: center;">Human Trafficking for Sexual Exploitation in Japan ILO Geneva 2004</p>	

تقييم ذاتي	
<p>في حالات ضحايا الاتجار بالأشخاص:</p> <p>ما هي المخاطر؟</p> <p>ما هي العوامل التي قد تحدد مستوى المخاطر؟</p> <p>ما هي الإجراءات التي قد تفكر في اتخاذها تصدياً لتلك المخاطر؟</p>	

موجز

- يجلب الاتجار بالأشخاص عدداً من المخاطر التي تختلف عن مخاطر التحقيقات العامة، بل والتي تنفرد بها حالات الاتجار بالأشخاص في بعض الأحيان.
- إن على المحققين واجباً إنسانياً جلياً يقتضي منهم أن يعتنوا بضحايا الاتجار بالأشخاص بما يكفل حمايتهم. وهذا الواجب مذکور في عدة صكوك قانونية دولية، منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول الاتجار بالأشخاص.

- المخاطر التي يتعرض لها الضحايا تتفاوت بتفاوت مستوى تعاون هؤلاء الضحايا.
- ينبغي ألا يقتصر تقييم المخاطر المقترنة بالاتجار بالأشخاص على المخاطر التي يواجهها الضحايا. فهناك مخاطر أخرى يحتمل أن يواجهها:
 - أقرباء وأصدقاء ضحايا الاتجار بالأشخاص.
 - أفراد الجمهور الآخرون.
 - موظفو هيئات إنفاذ القوانين وغيرهم من المهنيين الذين يحققون في قضايا الاتجار بالأشخاص ويتعاملون مع ضحاياهم.
 - التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص.
- الأسئلة الرئيسية التي يجب طرحها في أي عملية تقييم لمخاطر الاتجار بالأشخاص هي:
 - ما هي المخاطر؟
 - من هم الذين يتعرضون للمخاطر؟
 - ما هو مستوى المخاطر؟
 - ما هي الإجراءات التي ينبغي اتخاذها؟

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, www.unodc.org